



المصدر: موقع الحكومة الأمريكي

التاريخ : ١٣ يناير ٢٠٠٩

السلام والأمن | إقامة عالم أكثر استقراراً

أول اجتماع لمجموعة الاتصال بشأن القرصنة الصومالية في نيويورك
بيان وزارة الخارجية يقول إن مساعد وزيرة الخارجية كيميت سيتترأس الاجتماع

واشنطن - أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً يوم ١٢ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٩، قالت فيه إن مجموعة الاتصال بشأن القرصنة الصومالية ستعقد أول اجتماع لها في نيويورك. وأضاف البيان أن الاجتماع سوف يعقد برئاسة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون العسكرية والسياسية مارك كيميت.

وأكد أنه سيجري البحث في عدد من المواضيع المتعلقة بعمليات القرصنة وتعزيز الآليات الكفيلة بالتصدي لها.

في ما يلي نص البيان الصادر عن مكتب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية حول الموضوع:

بداية النص

وزارة الخارجية الأميركية

مكتب المتحدث الرسمي

١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

بيان إعلامي

اجتماع استهلالي لمجموعة الاتصال بشأن القرصنة الصومالية

ستعقد مجموعة الاتصال بشأن القرصنة الصومالية اجتماعها الافتتاحي الأول في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويأتي هذا الاجتماع وفقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٥١ الذي تم اتخاذه بالإجماع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المقرر أن يشارك في الاجتماع الافتتاحي، الذي سيعقد برئاسة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون العسكرية والسياسية، مارك كيميت، ٢٤ بلداً وخمس منظمات متعددة الأطراف.

وستتركز أعمال مجموعة الاتصال بشأن القرصنة الصومالية على تنسيق الأنشطة الرامية إلى قمع أعمال القرصنة التي تجري قبالة السواحل الصومالية بين الدول والمنظمات. ومن المتوقع أن تتناول المناقشات في الاجتماع ما يلي:



تحسين دعم العمليات وجمع المعلومات الاستخباراتية للتصدي لعمليات القرصنة؛
إنشاء آلية لتنسيق مكافحة القرصنة؛

تعزيز الأطر القانونية لاعتقال ومقاضاة واحتجاز القرصنة؛
تعزيز الوعي الذاتي وغير ذلك من القدرات لدى شركات الشحن التجارية وشركات الملاحة البحرية.

السعي من أجل تحسين الجهود المبذولة في مجال الدبلوماسية والمعلومات العامة؛
تعطيل العمليات المالية للقرصنة.

وستصدر مجموعة الاتصال بشأن القرصنة الصومالية في ختام المناقشات بيانا حول ما تم التوصل إليه.

وسيتّم عقد مؤتمر صحفي في أعقاب الاجتماع. وينبغي أن تتوفر لدى وكالات الإعلام الراغبة في تغطية الحدث الوثائق اللازمة من الأمم المتحدة.